السنة الثالثة والعشرون/ العدد84 / شهر اذار/ سنة2025

تاريخ قبول النشر/15/1/2025

https://doi.org/10.31272/IJES202584.2

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Strengths of Singapore's Economic Development

مرتكزات القوة للتنمية الاقتصادية في سنغافورا

أ.م. فوزية خدا كرم عزيز
Dr. Fawzia Khada Karam Aziz
fawzia.aljaf@copolicy.uobaghdad.edu.iq
كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

Abstract:

Singapore was able, thanks to the successful strategies and policies of its President (Lee Kuan Yew), to achieve comprehensive economic development, and transform it from a British colony to a republic, after it separated from Malaysia in 1965, which made it a strong country that outperforms many countries at the regional and international levels, due to the renaissance it achieved that gave it the strength to build the state and restore its prestige again, after it was under the British and Japanese occupations, so it achieved stability and peace thanks to the wise and competent leadership, and serious thinking about the deteriorating economic reality of the country, and overcoming difficulties and obstacles and consolidating the basic pillars for the development of the national economy.

Keywords: Asia, Singapore, economic development, educational system, Lee Kuan Yew.

المستخلص:

استطاعت سنغافورا بفضل استراتيجيات وسياسات رئيسها (لي كوان يو) الناجحة، تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وتحويلها من مستعمرة بريطانية الى جمهورية ،بعد ان انفصلت عن ماليزيا عام 1965، مما جعلها دولة قوية تتفوق على كثير من الدول على المستوى الاقليمي والدولي، لما حققته من نهضة اكسبتها القوة في بناء الدولة واعادة هيبتها من جديد، بعد ان كانت تحت الاحتلالين البريطاني والياباني، فحققت الاستقرار والسلام بفضل القيادة الرشيدة والكفؤة، والتفكير الجدي للواقع الاقتصادي المتردي للبلاد، وتجاوز الصعوبات والمعوقات وترسيخ الركائز الاساسية لتنمية الاقتصاد القومي.

الكلمات الرئيسية: قارة اسيا، سنغافورا، التنمية الاقتصادية، النظام التعليمي، لي كوان يو.

المقدمة:

اصبحت سنغافورا الدولة الاكثر نجاحاً في تاريخ البشرية الحديث، حيث حققت نمواً اقتصادياً سريعاً، وحسنت مستوى معيشة ابنائها، اسرع من اي بلد اخر، بفضل القيادة الفريدة المتمثلة برئيس الوزراء الاسبق (لي كوان يو) مؤسس سنغافورا الاول ، واستطاع خلق بيئة يسودها السلام والاستقرار، و ساعد موقعها الجغرافي السياسي والاستراتيجي، رغم صغر مساحتها وكثافة سكانها، وعدم امتلاكها موارد طبيعية ولا حتى موارد نفطية البتة بالإضافة الى تركيبة سكانها المتعدد الاعراق والاديان ، فحققت نتائج باهرة في مواجهة التحديات والصعوبات، واصبحت من اكبر دول اسيا والعالم في تصدير المنتجات عالية

التقنية وخاصة في مجال الصناعات الكهربائية والالكترونية، كما اصبحت مركز التسعير ومركزاً لتجارة النفط وواحدة من اكبر ثلاثة مراكز تكرير للنفط لغرض التصدير في العالم رغم عدم امتلاكها للنفط. وعليه فمن المهم معرفة سر نجاح سنغافورة في تحقيق تنمية اقتصادية رغم افتقارها لأبسط الموارد الطبيعية، ومعرفة السياسات التي انتهجتها للوصول الى مراتب متقدمة سبقت اكثر البلدان الاسيوية التي مرت بظروف مماثلة من احتلال وفقر وعليه فقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث تضمن المبحث الاول منه: نبذة تعريفية عن واقع سنغافورة واوضاعها قبل الاستقلال، اما المبحث الثاني فقد تناول الاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومة السنغافورية للنهوض الاقتصادي ، والمبحث الثالث ركز على: عوامل قوة الاقتصاد في سنغافورا.

اهمية البحث: تنبع اهمية البحث من خلال:

1- دور رئيس الوزراء الاسبق(لي كوان يو)الواضح والمهم في تحقيق الانتقال السريع الى دولة متقدمة في كافة المجالات.

2- تطوير العنصر البشري والاهتمام بتعليمهم وتدريبهم على اساسيات التكنولوجيا ساعد على دفع عجلة التقدم والرفاه الاقتصادي.

هدف البحث: يهدف البحث الى ما يلي:

1- التعرف على الاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومة السنغافورية لإرساء دعائم الاستقرار والسلام الداخلي، وتحقيق تنمية اقتصادية جعلت منها دولة متقدمة.

2- التعرف على اهم القطاعات التي اسهمت في الناتج المحلي الاجمالي، و حققت موردا من موارد الدخل القومي

اشكالية البحث: تبنت سنغافورة مختلف السياسات الاقتصادية لتحقيق تنمية متسارعة بالاعتماد على اقتصاد المعرفة والمعلومات لتطوير الموارد البشرية كأساس لنجاح التجربة.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان ارتكاز سنغافورا على عوامل تنموية ناجحة، داخلية وخارجية، لها الاثر الكبير في عملية البناء والانطلاق الاقتصادي، مما جعلها تصبح في مصاف اكثر دول العالم تقدماً، رغم افتقارها لأبسط الموارد الطبيعية .

منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي الى جانب المنهج الاستقرائي، لتحقيق هدف البحث وتحليل العوامل والمرتكزات بالأسلوب الوصفي التحليلي لمؤشرات القوة والتنمية الاقتصادية.

هيكلية البحث: من اجل تغطية موضوع البحث فقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الاول منه نبذة تعريفية عن واقع سنغافورا واوضاعها قبل الاستقلال، اما المبحث الثاني فقد تناول الاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومة السنغافورية للنهوض الاقتصادي والمبحث الثالث ركز على: عوامل قوة الاقتصاد في سنغافورا.

المبحث الاول: نبذة تعريفية عن واقع سنغافورا واوضاعها قبل الاستقلال

تعد جمهورية سنغافورا البلد الاصغر في جنوب شرق القارة الاسيوية، وهي دولة جزرية كبرى من بين(55)جزيرة صغيرة، محاطة بالمياه من جميع الجهات، وواحدة من ولايات ماليزيا حتى عام1963 وعاصمة سنغافورا هي سنغافورا، وكلمة سنغافورا تعني(مدينة الاسد) ويرجع اصل التسمية الى عام 1299 عندما زار الامير الاندونيسي(سانغ نيلا اوتاما)وهو احد المستكشفين القدامى لهذه الجزيرة فرأى اسداً فسماها سنغافورا اي مدينة الاسد باللغة السنسكريتية القديمة حيث ان سنغا تعني(الاسد)و بورا تعني(مدينة)ومنذ ذلك التاريخ تغيرت تسمية الجزيرة من تيماسك الى سنغافورا، وتقع في جنوب شرق اسيا عند الطرف الجنوبي من شبه جزيرة الملايو، ويفصلها عن ماليزيا مضيق جوهر، ويفصلها عن جزر اندونيسيا مضيق سنغافورة، ويبلغ عدد سكانها 5,469,8 مليون نسمة، وتقدر مساحتها (618,3كم2)(آبادي،2008:ص90)، ويقسم المجتمع الى ثلاث مجموعات عرقية هم الصينيون76% والماليزيون14%، والهنود9%، اما الاديان والمعتقدات الدينية المنتشرة في سنغافورا فهي البوذية والطاوية والاسلام والمسيحية والهندوسية، وقد قاد هذا التنوع في الاعراق والاديان الى انتشار ثلاث لغات هي الصينية والمالاوية والهندية، بالإضافة الى اللغة الانكليزية التي تعد اللغة الرسمية المستخدمة في الدوائر والهيئات التعليمية كافة(قاضي خطار،2013:ص61).

والشكل رقم (1) يوضح الموقع الجغرافي لجمهورية سنغافورا.

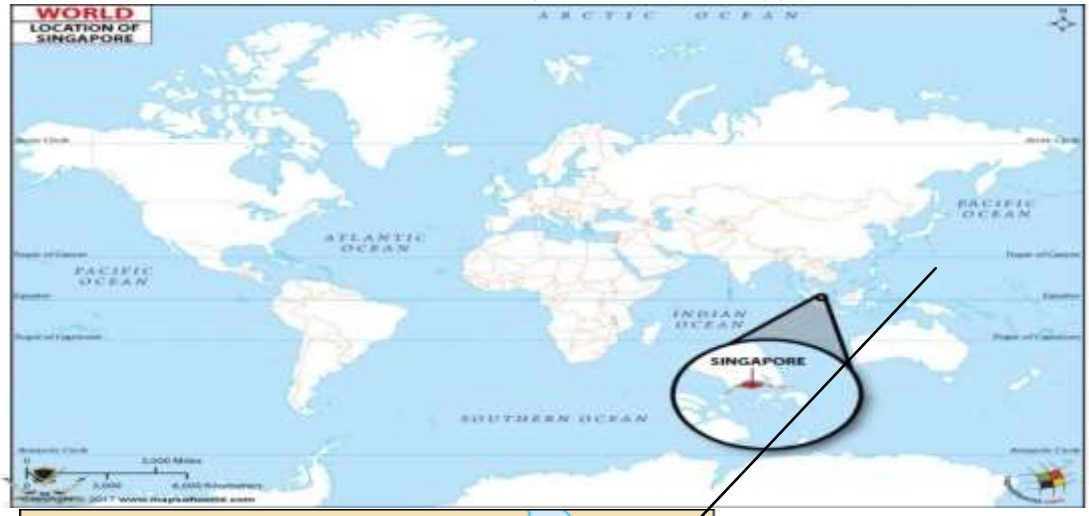

نشأت سنغافورا عام1819على يد احد مسؤولي شركة الهند الشرقية البريطانية(توماس ستامفورد رافلز)جرى على اثر ذلك وضع سنغافورا تحت الحكم المباشر للندن عام 1876وعدها مستعمرة تابعة للإمبراطوري البريطانية، وبعد اكتشاف النفط في الجزر الهندية الشرقية الهولندية اصبحت مركزاً لتجهيز وإعادة تصدير المنتجات البتروكي مياوية، فأصبحت سنغافورا مركزاً تجارياً استراتيجياً، ومحط اطماع من طرف القوى الاقليمية والعالمية فتوالت عمليات الاحتلال والغزو تمثل بكل من الاحتلال البريطاني والياباني(عبد الرضا 2000:ص32). احتلت اليابان خلال الحرب العالمية الثانية سنغافورا من عام 1942 الى عام 1945، وخلال تلك الحقبة مرت سنغافورة بمراحل تاريخية صعبة واحداثاً كبرى، تمكن اليابانيون من فرض نظامهم عليهم، فقد كان اليابانيون اشد قسوة ووحشية من البريطانيين وحينها قال رئيس وزراء سنغافورة(لي كوان يو) :"كنت اتمنى لو ان البريطانيين ما يزالون يحكموننا"(يو،2007:ص34)، تعبيرا عن قسوة وفظاعة اليابانيين في تعاملهم مع الشعب السنغافوري، حيث كان اليابانيون يعتبرون انفسهم ينحدرون من (آلهة الشمس) وهم الشعب المختار والمتميز والمختلف عن باقي الشعوب، وكان السنغافوريين ذوو الاصول الصينية معادين للإمبراطورية اليابانية، ادت تلك العداوة الى مذبحة جماعية سميت بـ(مذبحة سوك شينغ)، قتل على اثرها نحو 55,000 من ذوي الاصول الاثنية الصينية في سنغافورة، واسر اخرين ونقلوا الى اماكن مهجورة ونائية حول الجزيرة واعدموا بعدها بالرشاشات والبنادق(Hack.Blackburn.2003:P.132)، وانشا اليابانيون شبكة من المخبرين السريين المحليين على مستوى الجزيرة لتحديد المشبوهين والمعادين لليابانيين بالإضافة الى قيام الجنود اليابانيين والضباط بدوريات مستمرة في الشوارع وكان لزاماً على عامة الناس الانحناء لهم واحترامهم اثناء مرورهم بهم، ويعاقب ويصفع ويضرب كل من لا ينحني امامهم حتى وصلت بهم الوحشية والقساوة بتنفيذ عقوبات حكم الاعدام، كما انشأ اليابانيون مدارس عديدة واجبار السكان المحليين لتعلم اللغة اليابانية، فكانت الكتب مطبوعة باللغة اليابانية، وفرضوا النشيد الوطني الياباني، ورفعوا الاعلام اليابانية على

سطوح العديد من المباني المهمة والرئيسة(ريتشارد،2001:ص57)، وفي تلك الفترة واجه الشعب السنغافوري صعوبات واوضاعاً متردية تمثلت في قلة الموارد الاساسية من غذاء ودواء فارتفعت اسعار المواد الغذائية بشكل مستمر مسبباً التضخم الاقتصادي، فأصدرت اليابان آنذاك بطاقات خاصة لتحديد كمية المواد الموزعة على السكان سميت باسم(مصدقات العيش بسلام)، الا انها كانت شحيحة ولا تلبي حاجات المستهلكين المتعددة والمستمرة، اذ كان يتم ارسال اكثر المواد الغذائية الضرورية لإطعام الجيش الياباني(Smith,2006:P.11).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اعيدت سنغافورا الى حكم البريطانيين مرة اخرى عام 1945 بقيادة(لويس مونتياتن) اذ كانت المنطقة تحت سيطرتهم عام 1819 كجزء من مستعمراتها، وفي عام 1946 تفككت هذه المستعمرات واصبحت سنغافورة مستعمرة منفصلة، فانتشرت الفوضى وحوادث النهب والقتل الانتقامي، وانتشرت الامراض واصاب السكان سوء التغذية بسبب قلة الموارد وارتفاع اسعارها وانتشار الاضرابات العمالية في الشوارع، مما ثبت فشل البريطانيين في الدفاع عن سنغافورا وعدم الثقة بهم كحكام ناجحين من وجهة نظر السكان المحليين في سنغافورا، وبدأ السكان يفكرون بالتخلص من الاحتلال البريطاني وطالبوا بالحرية الكاملة، فتفككت مستمرة التاج عام 1963، وانتهى الحكم البريطاني على الجزيرة، ودام الحكم البريطاني في سنغافورة(144) عاماً، فاندمجت سنغافورا مع (اتحاد مالايا) فتأسست ماليزيا في 1963(حمزة، دنبري، 2019:ص77)، الا ان موجة النزاعات السياسية والاقتصادية والعرقية، والخلافات الايديولوجية والعنف بين حزبي (العمل الشعبي) الحاكم في سنغافورة مع حزب(التحالف) في ماليزيا بشأن التمويل و السياسات العنصرية مما جعل الاتحاد بينهم غير مستقر ويشوبه عدم الثقة بين اطراف الاتحاد، فغالبا ما واجهت سنغافورا قيوداً تجارية كبيرة بالرغم من الاتفاق المسبق بينهم في مساهمة سنغافورة بنسبة 40% من اجمالي ايراداتها للحكومة الفيدرالية في ماليزيا مقابل انشاء سوق مشتركة، مما ادى الى حدوث شرخ في العلاقات الثنائية ادت الى اعمال شغب عرقية في سنغافورة عام 1964، وسقط عشرات القتلى وكان من نتيجة هذه الافعال طرد سنغافورة من الاتحاد وانفصالها عن ماليزيا(هلال،2003:ص255)، فأصبحت سنغافورا جمهورية مستقلة في 9 آب 1965، تنفيذاً لقرار رئيس الوزراء الماليزي (تونكو عبد الرحمن)،واعترف القانون باستقلالها، ورغم ذلك استمر البلدين في التعاون فيما بينهما وانشاء منظمات مثل رابطة دول جنوب شرق اسيا(آسيان) و (قوى الدفاع الخمس) واعتمادها المقر الرئيس لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول اسيا والمحيط الهادي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وتكتلات الشركات المتعددة الجنسيات. الا ان الاوضاع بشكل عام كانت متردية وتواجه مشاكل جمة تتمثل في نقص المساكن والموارد الطبيعية والبطالة، وانخفاض في مستوى المعيشة، وكانت تعاني من الفساد الاداري والمالي والامني بحيث كانت تعد سنغافورا من اخطر الاماكن في العالم من حيث الجرائم والسرقات بسبب الانفلات الامني آنذاك(زكي،2000:ص56). وعندما جرت انتخابات عام 1959، فاز حزب(العمل الشعبي) بقيادة (لي كوان يو)، واصبح اول رئيس وزراء لسنغافورا، الذي حاول خلال فترة حكمه من 1959 الى 1990، ادخال اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية ونفذ برامج طورت من دولته وجعلها دولة متحضرة، فقضى على التوتر العنصري والعرقي، وانشاء نظام دفاع وطني مستقل(عبد العال،2009:ص330).

المبحث الثاني: الاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومة السنغافورية للنهوض الاقتصادي

واجهت سنغافورة اوضاعاً سيئة بعد الاستقلال، فكان على القادة الجدد التوجه للانتقال الى حالة النمو والتطور، واتباعها خططاً استراتيجية وانمائية فكان من بين اهم السياسات التي اتخذتها سنغافورا هو اختيار الرجل المناسب لقيادة وادارة شؤون البلاد المتجسد في شخص رئيس الوزراء السنغافوري(لي كوان يو)، فهو ابو النهضة والتنمية، التي شهدتها سنغافورا(عبد الفضيل،2000:ص148)، وعد الرجل المناسب في المكان والزمان المناسبين، فقد حاول(لي كوان يو) ان يجمع العقول الكفؤة الى جانبه، في داخل نظام الحكم، في ظل قيادته، وغلبة المصالح العامة وترسيخ اسس العمل وفق معايير النزاهة والشفافية، والادخار والتربية، وعدها الطرق الاسمى نحو التقدم واستتباب الامن، حيث يمكن ان يجعل من هذه الدولة الصغيرة المساحة، والضيقة البنيان، والمتحطمة حضارياً، بالانتقال الى حالة الازدهار الاقتصادي، اكسبه احترام واهتمام باقي دول العالم(مصطفى،2017:ص111). كما اهتم القادة

السنغافوريين بالتعليم وتأهيل الموارد البشرية لقناعتهم انهم لن يتمكنوا من النمو والتقدم الا بالتركيز على مؤهلات وخبرات الطاقة البشرية، وشرع القادة الجدد في حل مشكلة التباين في المستويات التعليمية والتكوينية بين الجنسين، من العرقين المالاوي والصيني، من خلال توجيه الخطاب المطمئن للمالاويين بأن لديهم الحق ايضا ان يصلوا الى مستوى التعليم والتدريب مثلما وصلت مجتمعات غير مالاوية فأتخذ(لي كوان يو) قراراً يتمثل في جعل اللغة المالاوية هي اللغة الرسمية القومية من سنة 1967،لتحقيق مزايا المحافظة على الامن والاستقرار السياسي للبلاد، وترسيخ قاعدة العدالة الاجتماعية، وعد الاهتمام بمجال التعليم بأنه المجال الاهم لخلق جو من الهدوء والطمأنينة، وتحسين الاوضاع المعيشية(العامري،2023:ص15)، وقناعتهم ايضا ان الفرد المتعلم هو الاكثر وعياً وادراكاً لمتطلبات التنمية الشاملة، وتحقيق النهضة الاقتصادية للبلاد، مما جعل الحكومة السنغافورية تضع اهدافاً لرصد ميزانيات كبيرة لرسم سياسات النهوض بمستوى التعليم والاهتمام بتحسينه، وبالأخص تنمية شخصية الطفل وتطوير مهاراته الاجتماعية، من خلال اعتماد نظام يركز على كتب مدرسية مدعومة بالبحث والتطبيقات العملية، من خلال تدريب يقوده معلمين محترفين واكفاء ويتمتعون بالخبرة والتكامل والانسجام مع باقي المؤسسات، مما اكسبه تجانساً وتمويلاً جيداً، فخصصت الدولة ما يقارب(159) مليون دولار لهذا الغرض عامي 2013 و 2017، مما جعل لهذه الخصائص مضامين تربوية ومعرفية للتوجه نحو بناء نظام تعليمي فعال لتحقيق تنمية اجتماعية، واصبح اكثر من نصف قوتهم العاملة من خريجي الجامعات، واكفأ قوى عاملة في العالم(محمد، السالم، الشهراني،2018:ص67). كما ادرك القادة بعدم استطاعتهم الاعتماد على اسواق جيرانهم من الدول في تحرك الاقتصاد الوطني، وتوفير فرص العمل، لذا وضعوا سياسة اقتصادية حكيمة تقضي بالانضمام الى الاقتصاد العالمي، والدخول في منافسة اقتصادية مع الدول الكبرى، فقامت بإلغاء جميع الرسوم على الواردات ليتسنى تدفق السلع التجارية بحرية وسلاسة، وكان الهدف من ذلك هو استيراد المواد الخام ثم تحويلها الى منتجات اخرى،من خلال اعادة تصنيعها، ثم تصديرها مرة اخرى الى الخارج(محبوباني،2009:ص144). ثم اتبعت الحكومة سياسة ناجحة اخرى تمثلت في تطبيق برنامج الادخار الوطني الاجباري، يعرف ب(CPF) الذي بدأ عام 1955، ويتضمن هذا البرنامج مشاركة الموظفين بنسبة من رواتبهم الشهرية في ادخار مستقبلي، وسعت الحكومة الى ايجاد حلول لمشاكل السكن التي يعاني منها اغلبية سكان سنغافورا التي عرفت ازمة سكنية خانقة بسبب صغر مساحتها، ورفعت شعار(السكن للجميع) لتحقيق الامن وتعزيز التكامل العرقي وتمليك المنازل لكل مواطن بأقل التكاليف(Phang,2018:P.9)، ومنعت التمليك الفاحش للعقاراتلتعزيز الثقة بين المواطن والحكومة، فتم تأسيس(مجلس الاسكان والتنمية)عام 1960، الذي عد الاساس لنظام الاسكان في سنغافورا، وحل مشكلة السكن، حيث وضع المجلس خطة للتمويل العقاري من خلال استقطاع نسبة من اجور العمال والموظفين الشهرية من صندوق التوفير المركزي، وتحويلها للبنك كسداد لقرض التمويل العقاري، الى ان يصل الموظف او العامل الى سن التقاعد فيكون قد سدد القرض الذي عليه لشراء مسكن لأسرته(عبد العزيز،1997:ص312). وفي مجال السياحة الذي عد مردوداً اقتصادياً مهماً للبلاد، نظراً لما تتمتع به سنغافورا من جمال مناظرها الطبيعية، ونظافة شوارعها، وجودة خدماتها السياحية، لذلك استقطبت عشرات الملايين من السياح في السنة الواحدة، وقد اسهم ذلك في الانتعاش والرفاه الاقتصادي، فكان لهذه السياسة دوراً كبيراً في احداث التنمية الاقتصادية الشاملة(الحسيني،2008:ص17). وكان احد اهم السياسات البارزة التي انتهجتها سنغافورة هو تطبيق مبدأ الصرامة مع حالات الفساد، والقضاء على البيروقراطية وتطبيق العقوبات على المخالفين للتشريعات والقوانين، مهما كانت مهنهم ورتبهم الوظيفية، ودفع غرامات مالية ضد من يخالف التعليمات العامةمثل دفع غرامة بقدر(700 دولار امريكي) في حال تدخين السيجارة في الحدائق العامة، وغرامة تزيد عن(200 دولار امريكي) اذا مضغ احدهم علكة والقاها ارضاً، وعقوبات اخرى

مشددة ضد من يصرخ في الشارع، او يقطع الطريق، او عدم احترام الاشارة المرورية. وتكون الترقيات من نصيب الافضل في العمل(Gopinathan,2008:P.38). كما بذلت الحكومة السنغافورية برئاسة(لي كوان يو)جهودها عام 1960 في تقديم طلب المساعدة من الامم المتحدة لأمدادها بلجنة من الخبراء الاقتصاديين، لوضع خطط تنموية تلائم البلاد ومرحلتها الراهنة، فقامت اللجنة بأنشاء هيئة اشراف على اقتصاد سنغافورة فتم تشكيل مجلس التنمية الاقتصادية برئاسة الخبير الاقتصادي للجنة الامم المتحدة(البرت وينسيميوس) الذي استمر برئاستها من 1961-1984، ووضعت (استراتيجية الاحلال محل الواردات) وبما ان سنغافورة لا تمتلك الموارد الطبيعية، الا انها قامت باستيراد المواد الاولية والمواد نصف مصنعة، من الدول المجاورة، ومن ثم تصنيعها وبالتالي اعادة تصديرها مما ساعد على انتعاش حركة التجارة بينها وبين الدول، ثم استبدلت هذه الاستراتيجية بسياسات التصدير نحو الخارج لتحقيق النمو السريع، ساعدت تلك السياسات على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة بشكل كبير ومستمر، فتحرك الاقتصاد السنغافوري الى مركز للتصدير وورشة لتصنيع المنتجات لحساب الشركات الدولية متعدية الجنسيات، التي تمتلك وسائل التقنيات المتطورة، ونظم الادارة الحديثة، وضبط جودة ونوعية المنتجات(Pereira,2006:P.22). وشكل القطاع الخاص المحرك الاساس للاقتصاد حيث كان يطبق توجيهات الحكومة للعمال ورجال الاعمال، لتحفيز عمليات النمو الاقتصادي ومما شجع على ذلك امتلاكهم الحرية في الانتاج والتسويق المنسجمة مع توجهات السياسة الاقتصادية، العامة للدولة بشكل متلائم، بعد التشاور وتبادل الآراء بين القطاعين العام والخاص ومنطق التسوية والاخذ والعطاء والتعاون بين العمال ورجال الاعمال، للسيطرة على مقدرات البلاد الاقتصادية، لخدمة ابناء المجتمع السنغافوري فشكل التعاون الثلاثي بين الحكومة ورجال الاعمال والعمال، قوة اسناد للاقتصاد السنغافوري، وبعدها تم اصدار قانون العلاقات الصناعية، وتعديل قانون النقابات واصدار قانون الاستخدام، محاولة منها للحد من الاضرابات العمالية المستمرة بشأن موضوع الاجور ونسبة نصيبهم من الاقتصاد وتحقيق مصالح العمال، والاستقرار السياسي وتوفير بيئة امنة للمستثمرين(حمزة، دنبري مصدر سبق ذكره ص79). وعملت الحكومة السنغافورية على اصلاحات في القطاع المالي لتنمية الاسواق المالية عام 1973، ومنح الفرصة للمصارف للعمل في المناطق الحرة وتأسيس منظمة النقد السنغافورية لتسيير المعاملات المصرفية المركزية، والاشراف على المؤسسات المالية الاخرى، ومراجعة التقارير المصرفية المقدمة اليها، وتنمية الدولار الاسيوي والسندات الاسيوية، ومنح التراخيص المصرفية المقيدة في العام 1971 للمصارف الاجنبية فقط، لحماية المصارف المحلية من منافسة نظيرتها الاجنبية، ومنح المصارف الحرية الكاملة في تحديد معدلات الايداع والاقراض الخاصة بها، والغاء التحكم في معدلات الصرف بشكل نهائي عام 1978، مما اسهم في تأسيس بنية مالية متطورة(ياسين عبد،2021:ص447) وقيام مصارف اوربية في انشاء فروع لها في سنغافورة لتسهيل عملية التحويل اللازم للتجارة، فشجعت هذه الخطوة السنغافوريين ذوي الاصول الصينية من انشاء مصارف محلية مشابهة للمصارف الاوروبية فزاد عدد البنوك من 36 بنكاً عام 1968 الى 55 بنكاً عام 1987، بالإضافة الى (116) بنكاً عالمياً، مما حول سنغافورا الى واحدة من اهم المراكز العالمية في التبادلات المالية الدولية(المدني،2005:ص3). وفي المجالات العلمية والتكنولوجية قامت الحكومة بتوزيع الكمبيوترات في جميع المؤسسات التعليمية المختلفة، فكان لهذا التوجه الانطلاقة الرائدة والمسار المميز الذي جعل سنغافورا مركزاً دولياً لبرامج الكمبيوتر، فأزداد دخلها من تصدير هذه البرامج ما يقارب (70 مليون دولار امريكي) عام 1981، الى (278 مليون دولار امريكي) عام 1994، فتحسن انتاجية الاقتصاد القومي من خلال ازدياد اعداد الشركات المحلية المتخصصة في مجال التقنيات والبرمجيات وتصدير صناعتها الى دول اسيا واوروبا والولايات المتحدة الامريكية(يعقوب،2009:ص23). وفي عهد رئيس الوزراء السنغافوري(جوهر)عام 2000 وضع خططاً تنموية، اطلقت عليها تسمية(الخطة العامة لتقانة

المعلومات2000)لإكساب جميع فئات المجتمع المعلومات من مصادر متنوعة، بحيث استندت هذه الخطة في عملها على نظام الشبكات والحواسيب الالكترونية، وهدفت من خلال هذه الخطة في جعل البلاد مركزاً لخدمات رجال الاعمال والنقل والمواصلات في منطقة جنوب شرق اسيا، فيزداد بذلك القيمة المضافة لقطاع الموانئ والمطارات بحيث يؤدي الى ترشيد تحركات المسافرين والبضائع، وتصدير المعرفة التقنية على شكل خدمات استشارية(اسكربس،2012:ص317)، شجع ذلك على تطوير ميزتها التنافسية في مجال البحث والتطويروالحفاظ على مستواها المتقدم على الصعيد العالمي. كما وضعت خطط اخرى في مجال الصناعات عالية التقانة وساهم القطاع الخاص عبر تمويله نحو ثلث حجم انفاقه، والجدول(1)يوضح التطور الكبير في انتاج الصناعات عالية التقانة.

جدول (1) يبين تطور فروع انتاج الصناعات عالية التقانة للمدة 1995-2000

فروع الصناعة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الالكترونيات	26,0	26,7	26,9	28,3	30,2	32,2
الكيمياويات	33,1	33,2	33,8	33,6	32,6	34.2
الصناعات الخفيفة	14,4	13,9	13,7	13,9	14,3	14,4
الانظمة الهندسية	8,1	8,1	8,2	8,2	8,5	8,5
انظمة التصنيع	13,1	13,3	13,5	13,6	13,7	13,9
الاجمالي	100	100	100	100	100	100

المصدر: محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الاسيوية الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000، ص148.

ومن خلال الجدول يلاحظ ارتفاع انتاجية فروع الصناعات المختلفة وبالأخص صناعة الالكترونيات،حيث زادت من26,9عام1997، الى30,2عام1999، الى32,2عام 2000،وتطوير ميزتها التنافسية، فحافظت على مستوى متقدم على الصعيد العالمي انعكس ذلك التطور على مستوى الدخل الفردي بشكل كبير.

المبحث الثالث: عوامل قوة الاقتصاد في سنغافورا

برزت عوامل داخلية وخارجية عديدة جعلت من سنغافورا دولة رائدة في تحقيق التنمية الاقتصادية واحداث تغييرات جذرية في مجمل القطاعات ومن اهمها:

اولاً: العوامل الداخلية: فقد شكلت العوامل الداخلية الدعامة الساندة لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية وتمثل ذلك في:

1- القيادة الحكيمة والرشيدة للحكام السنغافوريين: حدد دستور سنغافورا نظام الحكم الجمهوري الديمقراطي البرلماني والذي يتألف من السطلة التشريعية والتنفيذية والقضائية، فالسلطة التنفيذية تتألف من رئيس سنغافورا ومجلس الوزراء، ويتصرف الرئيس في اطار سلطته التقديرية الشخصية،وممارسة بعض المهام كفحص مجلس الوزراء والبرلمان، اما مجلس الوزراء فيتألف من رئيس الوزراء(الذي يحصل على اغلبية بسيطة في الانتخابات العامة في الحزب السياسي)والوزراء(15 وزيراً)،يقوم بتعيينهم رئيس الجمهورية بناءاً على مشورة رئيس الوزراء، ويعد رئيس الوزراء السلطة التنفيذية الفعالة وهو يدير الحكومة ويسيطر عليها بموجب المادة(24)من الدستور، اما المجالس التشريعية فنشأ بموجب قانون صادر عن البرلمان وتشرف عليها وزارة حكومية وتتمتع بالاستقلالية والمرونة، وتتألف من رئيس الجمهورية والبرلمان(الوزيري،2015:ص193)، ويسيطر حزب العمل الشعبي على السياسات السنغافورية منذ عام 1959، وهو الحزب الوحيد الذي يشكل الحكومة منذ ذلك الوقت. اما السلطة القضائية فتتمثل بالمحكمة العليا الرئيسة وتتألف من رئيس المحكمة و(16) قاضياً وتقسم المحكمة العليا الى محكمة استئناف درجة اعلى، ومحكمة عليا درجة ادنى، وتم اعادة هيكلة المحكمة العليا واعادة تسميتها الى(الدائرة العامة للمحكمة العليا)(شيرايشي،2011:ص97). وقد وصفت القيادة في سنغافورا بالتنظيم، حيث يتم الاعلان عن اشغال منصب القيادة كرئيس او رئيس وزراء في وقت مبكر قبل تسنمه المنصب، ويتم اعداده لسنوات لصياغة رؤية سياسية شاملة تقدمية، وتكريس الجهود والطاقات لتحقيق المصلحة العامة وتحقيق نهضة وقوة اقتصادية صاعدة. يعد(لي كوان يو) اول

رئيس وزراء لسنغافورا، والاطول خدمة في اشغال منصبه والتي امتدت من (5 يونيو 1959- 28 نوفمبر 1990)وله الفضل(كما ذكرنا سابقاً)في تحويل الجزيرة من مستعمرة التاج البريطاني الى دولة عالمية متطورة ومزدهرة، ومركز تجاري ومالي عالمي الاسيوي الرئيسي. تبعه في اشغال المنصب رئيس الوزراء(غو تشوك تونغ)وقد شهد فترة حكمه التي امتدت من(28 نوفمبر1990-12 اغسطس 2004) مواجهة العديد من التحديات والازمات مثل الازمة المالية الاسيوية عام1997، وحرص على تحقيق الامن والاستقرار في بلاده ومواجهة الارهاب، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الانتعاش والرفاهية وحل مشكلات الركود الاقتصادي عام 2001، كما هيأ السبل وطبق الاجراءات الصحية للسيطرة على انتشار مرض السارس عام 2003، وكان له الفضل في تنظيم الحياة في سنغافورا ومواجهة المؤامرات ضد سفارات سنغافورا(الوزيري، مصدر سبق ذكره،ص195) واعادة الامن والسلم المجتمعي. ثم شغل المنصب رئيس الوزراء(لي شيين لونغ)وهو نجل (لي كوان يو) للفترة(12 اغسطس 2004)، والذي اهتم بالبناء والعمران طوال مدة توليه المنصب فبنى منتجعات متكاملة وبناء مشاريع ضخمة خدمت الاقتصاد السنغافوري وسيطر بفضل اجراءاته على وباء(حمى الضنك)عام 2013، وفيروس كورونا عام 2020 وكان ملماً بالأمور المالية والتجارية، فحسن اقتصاد البلاد وجعل للصناعات قيم مضافة وعمل على تطويره بشكل ملحوظ، وتزايد الناتج المحلي الاجمالي السنوي(ياسين، عبد، مصدر سبق ذكره،ص445). اما رئيس الوزراء(لورانس وونغ)فقد انطلق من مقولة(احلامك سوف تلهم افعالي) لبذل كل ما بوسعه من طاقات وجهود للحفاظ على استمرار المعجزة الاقتصادية لأطول فترة ممكنة(التميمي،2022:ص107).كما ساهم الرؤساء في نهضة سنغافورا وتحسين الاوضاع العامة، بالإضافة الى مساهمة المرأة في سنغافورا في العمل السياسي وصنع القرار السياسي، من خلال الحركات النسوية والتنظير لها لإيجاد مكانة في مختلف الفروع وخاصة العلاقات الدولية، وحققت نجاحاً في تسلم الادارة مما يدل على ثقافة وديمقراطية واحترام حقوق الانسان. وابرز مثال لتلك القيادة رئيسة سنغافورا (حليمة يعقوب) وهي اول امرأة مسلمة من اصل هندي ومن الاقلية الملايوية، والتي تسنمت القيادة كرئيسة منذ(14 سبتمبر 2017-14 سبتمبر عام 2023)، التي تعد افضل ادارة ناجحة فكان لها تأثير في حجم الميزانية والانفاق لصالح الخدمات التنموية بدلاً من الانفاق العسكري من خلال افكارها المؤثرة ودعواتها للسلام وحل الخلافات في العلاقات الدولية بدلاً من الحرب بهدف تقليل الانفاق العسكري وزيادة ميزانية التنمية، وحققت الكثير من الانجازات الاقتصادية اهمها انجاز(10,000)مشروع عملاق وناتج قومي بلغ(300 مليار دولاراً) سنوياً ورفع دخل الفرد الى 85 الف دولار، كما حققا فائض في الميزانية بلغت نسبته(5 تريليون) ولها دور بارز في مواجهة التطرف، اذ شكلت جبهة المعارضة ضد التطرف ومواجهة تنظيم(داعش)الارهابي واصدرت ادانات لجرائم(داعش)في سوريا والعراق، وكان الهدف من اطلاق شعارها(انا رئيسة الجميع دون تمييز بين دين او مذهب او عرق)هو مواجهة التحديات بكل اشكالها في المستقبل(الجوهري،https://nbdularab.com,2024). ومع ان الرئيسة(حليمة يعقوب)تعد نموذج مهم من نماذج الحكم الرشيد في العالم، الا ان صاحب النهضة الاول لسنغافورا هو رائدها الرئيس(لي كوان يو)الذي استطاع ان يحقق المعجزة الاقتصادية طوال العقود الثلاث من حكمه، وكان مثالا للنزاهة والمثالية والواقعية يشار اليه من مختلف انحاء العالم.

2- توجه سنغافورا نحو اقتصاد المعرفة لتحقيق التنمية المستدامة: تبنت سنغافورا التحول من الاقتصاد التقليدي الى اقتصاد المعرفة كأسلوب لتحقيق التنمية المستدامة وبذلت لذلك جهود كبيرة من اجل تحقيق المبتغى، باعتباره مورداً استثمارياً وسلعة استراتيجية ومجالا للقوى العاملة ومصدراً للدخل القومي، واكتساب مزايا تنافسية في السوق العالمية(خالق، 2008:ص8). فالمعرفة باتت مصدراً للقوة في الحاضر والمستقبل، ومحوراً لصناعات المستقبل وتشجع على الابتكارات والابداع وتوجيه الموارد المالية للتنمية البشرية، وتعزيز اقتصاد قائم على انتاج وتوزيع استخدام المعرفة والمعلومات وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط الاقتصادي لبناء قدرات بشرية ممكنة، وتوزيع الناجح للقدرات البشرية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة وتطبيق المعارف الاجنبية واتباع نظام فعال للبحث

والتطوير والابتكار ومواكبة ثورة المعرفة المتنامية وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، وتوفير الايدي العاملة الماهرة والابداعية، او رأس المال البشري القادر على ادماج التكنولوجيا الحديثة والاتصالات في العمل الى جانب المهارات الابداعية في المناهج التعليمية والتعلم مدى الحياة، وتحفيز المشاريع على انتاج قيم مضافة عالية لذلك سعت سنغافورا في تسعينات القرن الماضي الى الارتفاع بمستوى الانتاجية اعتماداً على الجودة والابتكار، ورفع مستوى الكفاءة الكلية لعوامل الانتاج بحيث تصل الى2% سنوياً(العامري، مصدر سبق ذكره، ص17). وشهد الانفاق على البحث والتطوير ارتفاعاً ملحوظاً حيث وصل الى 19%، مما انعكس على انتاج الصناعات عالية التقانة، وهدفت الخطة القومية للعلوم والتقانة لعام 2000 الى انفاق ما يقارب(6 مليار دولار)حتى عام 2005 لدعم القدرات التقنية لسنغافورا، كما بلغت نسبة الانفاق على الانشطة التقنية في مجال التعليم ما يقارب(4,3 مليار دولار)لنفس العام،وازدادت النسبة الى2,62% عام 2008، اما براءات الاختراع للمقيمين فقد ازدادت ايضاً من(516)عام 2000الى(1927)عام 2010 وازدادت المقالات المنشورة في المجلات العلمية والتقنية من(4796)عام 2000 الى (11487)عام 2019، بسبب اهتمام سنغافورا بالإنفاق على البحث والتطوير وتشجيع النشر.في المجلات الدولية، مما انعكس ذلك على زيادة الجودة التعليمية المتقدمة، فاحتلت سنغافورا المرتبة 26 على المستوى العالمي في حجم الانفاق على البحث والتطوير عام 2011،بواقع(3,6 مليار دولار)، اي ما يقارب(2,2%)من الناتج المحلي الاجمالي المعادل للقوة الشرائية، لذلك اختارت المنظمة العالمية للملكية الفكرية عام 2014 مكتب سنغافورا للملكية الفكرية كإدارة وفحص دولية بشأن براءات الاختراع، واحتلت المركز الاول عالمياً في مؤشر رأس المال البشري والبحوث، بالإضافة الى تطور السوق والبنية الاساسية المعلوماتية، واحتلت المركز الاول في مؤشر تطور بيئة الاعمال عام 2016(ياسين، عبد مصدر سبق ذكره، ص446). واهتمت سنغافورا ايضا بتقديم خدمات الانترنت فازدادت نسبة المستخدمين لخدمات الانترنت من(37%)عام 2000 الى 90,95% عام 2019، مما يدل على تسارع وتيرة التحول لاقتصاد المعرفة القائم على استخدام التكنولوجيا في كافة مجالات الحياة،وربط قطاع التعليم بقطاع التكنولوجيا لبناء رأس مال بشري قائم على الابداع والبحث والتطوير(بانقا2020:ص24). لذلك عدت سنغافورا من الدول الرائدة في مجال التحول لاقتصاد المعرفة، وهي من الدول العشر.المتقدمة على مستوى العالم في اقتصاد المعرفة، فمن خلال المؤشرات الاقتصادية لسنغافورا نجد ان الناتج المحلي الاجمالي قد حقق متوسط معدل نمو بلغ نحو(7,95)وشهدت ارتفاعاً في معدلات النمو لعام 2011، اما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ(3606102)دولاراً للفرد لنفس العام، وتزايدت النسبة لتصل(65640070)دولاراً للفرد، اما معدل التضخم السنوي فقد بلغ(1,69%)، وهو معدل بسيط يدل على استقرار الاقتصاد السنغافوري ولم يرتفع الا بعد الازمة المالية العالمية لعام 2008، حيث بلغ (6,63%).والجدول رقم(2) يوضح مؤشرات التنمية المستدامة في سنغافورا للعام(2011-2020)

3**ـ مكافحة الفساد الاداري والمالي:** تمكنت سنغافورا من مكافحة الفساد الذي كان متفشياً منذ الاحتلال البريطاني الى غاية استقلالها في جميع القطاعات، حيث اتخذت تدابير جادة ووضعت استراتيجيات وآليات، وسنت قوانين صارمة جداً ضد شتى انواع الفساد، حيث اعتمدت استراتيجية تعزيز التشريعات القائمة لمكافحة الكسب غير المشروع، واتخاذ اجراءات عقابية رادعة على السلوكيات الفاسدة،وتخفيض الحوافز على سوء استغلال المسؤولين، واعتمدت في ذلك على الهيئات المستقلة الفعالة كأساس للإرادة القوية واستخدمت في هذا المجال جميع اساليب تقنيات المعلومات والاتصالات كالحكومة الالكترونية، ووضعت معايير محددة تتعلق بالسلوكيات المقبولة، والتركيز على اهمية التوعية بمخاطر الفساد ومساوئه، وكانت الاليات التي اعتمدتها هي (مكتب التحقيق في ممارسات الفساد) التي تعد هيئة مستقلة عن الشرطة، تقوم بمهمة التحقيق في مسائل الفساد في القطاعين العام

والخاص،ومراقبة منظومات العمل في الهيئات الحكومية، واعادة تنظيمها بما يتلاءم مع العمل النزيه للقضاء على الفساد، ومحاسبة من تثبت عليه فساده مهما كان نفوذه ومكانته(Quach,2016:P.190) وفي هذا المجال يقول (لي كوان يو):"ركزنا على انتاج شيء مميز وافضل من الدول المجاورة وهو القضاء على الفساد واختيار اصحاب المناصب والنفوذ من ذوي الجدارة والكفاءة، وقد نجحنا"(يو، مصدر سبق ذكره ص35). ويعود سر نجاح هذه الاستراتيجية هو وجود نظام اجور محفز للأداء المتقدم للعامل في القطاعين العام والخاص بالإضافة الى ميزة الاستقرار السياسي والممارسات الشرعية والنزيهة للطبقة السياسية، والشمولية والراديكالية والجذرية وليست التدرجية والجزئية لقوانين مكافحة الفساد، ووضع عقوبات تمنع تمتع الفاسد بالمال العام، وبذلك حققت سنغافورا نتائج متقدمة في مكافحة الفساد للفترة(2012-2022)، وعدت من الدول الاكثر نزاهة في العالم، لنفس الاعوام وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية، مما يدل على قدرة سنغافورا في السيطرة على حالات الفساد ومكافحتها، ومدى نجاعة السياسات التي اتخذتها في هذا المجال، بالإضافة الى الادارة السياسية الحكيمة والكفؤة والرشيدة للحكومة، مما انعكس ذلك على تحقيق التنمية الاقتصادية وعلى الانتاجية والتنافسية، وعدم تركيز الثروة عند اقلية المجتمع(العامري، مصدر سبق ذكره، ص21). واثبتت التجربة صرامة وشفافية السياسات المتبعة في سنغافورا لمكافحة الفساد التي تميزت بالردع والمراقبة المستمرة للإجراءات لتواكب التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، فتم اصدار قانون(منع الفساد) المعروف بـ(POCA)في 17يونيو 1960ومعاقبة الفاسدين بعقوبة السجن لمدة(5 سنوات) او غرامة مالية بلغت(100,000 دولار)، ويطبق القانون على كل من يثبت عليه الاضرار بالمال العام، وعليه ان يقوم برد ما اهدره سواء من رشوة او اختلاس، كما تم اصدار قانون (اعلان الاموال والممتلكات)بحيث يقوم كل مسؤول حكومي بتقديم بيان في نهاية كل عام ابتداءاً من تعيينه في المنصب الذي شغله، والاعلان عن حجم امواله وممتلكاته واستثماراته في البنوك والمؤسسات، بما في ذلك اموال زوجته وابنائه(Muhammed,2000:P.19). وشمل تطبيق القانون جميع الافراد في سنغافورا والعاملين في الخارج سواء في السفارات او في منظمات خارجية تابعة لسنغافورا، واتباع سياسة(صفر تسامح) اي عدم مسامحة الفاسدين، ورفض اي استثناءات لسلوك الفساد ايً كان مرتكبه، سواء كان من القادة السياسيين او كبار موظفي الخدمة المدنية، كما حدث عند اعتقال وزير النقل السابق(اس ايسواران) وتوقيفه عن العمل، مع اعطاء صلاحيات الكشف عن الحسابات المصرفية بناءاً على تفويض من النائب العام في سنغافورا، والقبض على المتهمين بممارسات الفساد من قبل مكتب التحقيقات والتحقق معهم، ووضع احكام لردع من لديه نيات محتملة لارتكاب سلوك فاسد سواء قبول رشوة او هدايا من المواطنين،والاعلان عن الذمة المالية لجميع

الموظفين نهاية كل عام. كما اصدرت سنغافورا احكاماً يقتضي بضرورة الاطلاع على المشتريات الحكومية من خلال مركز الاعمال الالكتروني ونقل الوثائق الكترونياً بدقة والافصاح عن الممارسات الفاسدة وبالأخص كبار المسؤولين في الدولة لتعزيز ثقة المواطنين بالحكومة، على سبيل المثال فرضت بورصة سنغافورا على الشركات نشر تقرير لأدائها كل سنة بقصد تعزيز الشفافية والمصداقية في العمل(معبد،2012: ص45). وطبقاً لاستطلاعات منظمة الشفافية الدولية لعام 1995 فقد احتلت سنغافورا المرتبة السابعة من اصل 54 دولة وبدرجة 9,26 في مكافحة الفساد، والمرتبة الخامسة من اصل 133 وبدرجة 9,4 عام 2003، الامر الذي جعلها احسن دول العالم في مكافحة الفساد، كما جاء في تقرير منظمة الشفافية الدولية عام 2006 ان سنغافورا حافظت على مرتبتها الخامسة من اصل 163 دولة وصنفها التقرير ضمن الدول التي حصلت على احسن درجات مكافحة الفساد(المدني، مصدر سبق ذكره، ص7).مما سبق نستنتج ان سر نجاح سنغافورا في مكافحة الفساد الاداري والمالي هو الارادة السياسية والقوانين الصارمة والاجراءات العقابية الرادعة، وتعزيز الثقة بين الحكومة والشعب

وتخصيص ميزانيات وكوادر نزيهة في التحقيق في ممارسات الفساد، مما انعكس ذلك على تخصيص امثل للأموال نحو النشاطات التي تبنت التقانات الحديثة وتكييفها وزيادة النمو وخلق نهضة اقتصادية وصفت بالمعجزة،ادى الى ان يصنفها المنتدى الاقتصادي العالمية في المرتبة الخامسة من بين 125 دولة اكثر الاقتصادات تنافسية في العالم لعام 2022 مما انعكس ذلك على اعادة توزيع الثروة بشكل عادل وزيادة الادخار المحلي والاستثمار.

ثانيا: العوامل الخارجية: والتي تجسدت في الامور التالية:

1- دور التجارة الخارجية والموانئ في التطور الاقتصادي: للتجارة الخارجية اهمية كبيرة في اقتصاد سنغافورا، حيث توسعت سنغافورا في علاقاتها التجارية مع اغلب دول العالم وغيرت الحكومة نمط السياسة التجارية من التحكم التجاري الى تيسير التجارة والتصديق على الاذون التجارية الكترونياً بسرعة فائقة من خلال استمارة الكترونية، فشملت الصادرات اسطوانات الكمبيوتر والبضائع الصناعية والكيمياوية والالكترونيات، اما وارداتها فهي المواد الاولية لهذه الصناعات. ولميناء(سنغافورا) اهمية كبيرة في هذا الجانب، حيث يعد ضرورة اقتصادية يتم من خلاله استيراد الموارد الطبيعية التي تفتقد اليها وتعاني من نقصها سنغافورا، كما تعد من انشط الموانئ في العالم واكثرها فاعلية لذلك سعت الحكومة الى جذب التجار الاسيويين والاوربيين، حيث يتم تحميل اكثر من مليون ونصف حاوية شهرياً وتمثل نقطة ارتكاز 366 خطاً في 127 دولة من مختلف قارات العالم، ويرتبط بأكثر من 600 ميناء عالمي، لهذا يحتل هذا الميناء المرتبة الاولى عالميا في تموين وخدمة السفن، وتم اقامة شبكات ربط كثيفة لمئات الموانئ في مختلف انحاء العالم وعمل الميناء مع خطوط الشحن على بناء اكبر شبكات النقل البحري في العالم، فعززت سنغافورا بذلك اتفاقياتها التجارية مع اكثر من 30 شريكا تجاريا والدخول في الاسواق الرئيسة، مما شجع الشركات على العمل مع سنغافورا والتعويل على شبكات الربط الموثوقة للوصول الى الاسواق العالمية سريعاً، وبالتالي وصول البضائع الى مراكزها عبر سنغافورا بصورة سريعة(Heng,2007:P.13). كما تمتلك سنغافورا اجهزة فحص ذكية لرصد مخالفات الشحن مثل القرصنة، ولديها احدث الادوات لرصد مواقع التكدس المروري، كما تمتلك مركبات موجهة آليا يتم قيادتها بشكل اوتوماتيكي وتسمى اختصارا (AGVs)لضمان نقل المواد ضمن المستودعات، وحافظ الميناء على محوره كمركز ازدحام لحركة الترانزيت في العالم وتزويد السفن بالوقود وشهدت حركة الحاويات في سنغافورا نموا كبيرا تجاوز ما يحصل في ميناء هونغ كونغ على بحر الصين الجنوبي الميناء الاكبر عالميا. لذلك اصبح ميناء سنغافورا عامل قوة ضمان القدرة التنافسية والاتصال مع شركات الشحن، وعدت مركزا رئيسا لإعادة الشحن في المنطقة، وتعزيز خطوط الشحن الرئيسة مع انشاء شبكات تغذية تكميلية للموانئ الاصغر فأصبحت لسنغافورا القدرة الكافية لتلبية متطلبات خطوط الشحن الرئيسة وشركاؤها في التحالف بكميات كبيرة، وارساء سفنهم واجراء الشحن بكفاءة(زكي، مصدر سبق ذكره،ص58) وساعد توافر المساحة للميناء(436 هيكتار)على تفوق سنغافورا في الاتصال وقوة الشبكة بالإضافة الى استثمار التكنولوجيا والابتكارات لتحقيق مكاسب انتاجية وقدرة تنافسية وتسهيل النقل السلس للحاويات من السفينة الى الرصيف ثم الى الشاحنات والساحة وبالعكس، وكان قرار توسيع محطة(باسير بانجانج)عام 2004 نقطة النهوض الاقتصادي، حافظت سنغافورا من خلاله على مكانتها باعتبارها ميناء الشحن الرائد في العالم(ياسين،عبد، مصدر سبق ذكره، ص446). كما يمثل الميناء مصدرا لفرص العمل للسكان المحليين، حيث يعمل اكثر من(170,000)عامل في الميناء، وبهذا يشكل الميناء بمزاياه الاقتصادية المهمة عامل قوة في التجارة الخارجية ،حيث وصلت انتاجية الحاويات عام 2023 الى(37,9مليون)حاوية،ووصلت مبيعاتها من الوقود الى(49,8مليون طن). ويستقبل الميناء اكثر من(40,000)سفينة سنوياً(المدني، مصدر سبق ذكره،ص7).

2-الانضمام الى رابطة دول جنوب شرق آسيا(آسيان): تعد رابطة اسيان او رابطة دول جنوب شرق آسيا منظمة سياسية اقتصادية، تشكلت عام1967في بانكوك، والهدف منها تحقيق التعاون بين الدول الاعضاء وتسريع النمو في الميادين الاقتصادية والتقنية والتعليمية والثقافية والاجتماعية، وتعزيز السلام والاستقرار وتجنب النزاعات المسلحة والتعاون في تسريع معدلات النمو لقطاعات الزراعة والصناعة والتجارة للدول الاعضاء ورفع مستويات معيشة شعوب الرابطة. وتحقيق التعاون فيما يتعلق بالتدريب

والبحوث(علي عبد الوهاب، 2009: ص94). وكانت سنغافورا اول من صدقت على الميثاق لدى الامين العام للرابطة في يناير 2008، كما تعد سنغافورا من الاعضاء المؤسسين للرابطة عندما تشكلت في 8 اغسطس1967، وفي عام1982 رأى رئيس وزراء سنغافورا(لي كوان يو) الحاجة الى اجراء مناورات عسكرية ثلاثية للرابطة، وركزت على تحقيق تنمية اقتصادية بشكل اكبر(كاظم،2022: ص417). كما تم الاتفاق على استخدام تبادل المعلومات الاستخباراتية لمكافحة التمرد الداخلي بين سنغافورا والفلبين عام 1976، وكانت المعلومات الاستخباراتية يتم تبادلها سراً لتجنب التوترات والتأزم، وتم تطوير التدريبات العسكرية بين دول جنوب شرق آسيا من خلال مبادرات وعمليات أمن الحدود، وكان التفاعل بين القوتين الجوية والبحرية في دول الرابطة كبيراً جداً(Acharya,1990:P.35). وعبر العديد من القادة العسكريين عن تأييدهم لفكرة تأسيس صناعة دفاعية اقليمية تشمل صناعة الاسلحة ونقل التكنولوجيا بين دول الرابطة، فطورت سنغافورا بناء السفن وباعت بشكل كبير قوارب الدوريات البحرية وطائرة(Fast Attack Aircraft)(FAC)، ويعد التعاون الامني متعدد الاطراف في المجال البحري من اهم ركائز الامن والدفاع المشترك، وعندما هاجمت القراصنة وقامت بسطو مسلح في مضيق(ملقا)(وهو مضيق مائي يربط المحيط الهندي ببحر الصين الجنوبي)، بشكل متكرر اطلقت سنغافورا واندونيسيا وماليزيا اول دورية في يوليو عام2004، لمكافحة القرصنة في مضيق(ملقا)وسنغافورا كونها قناة استراتيجية وحيوية للتجارة الدولية، فأمن المضيق له اهمية كبيرة للدول الساحلية ودول المستخدمين لذلك اتفقت الدول الساحلية الثلاث(سنغافورا وماليزيا واندونيسيا)على تعزيز التعاون وتيسير دوريات جوية وبحرية عبر مضيق ملقا وسنغافورا واحترام سيادة الدول الساحلية وسلامة اراضيها، لان سنغافورا تقع في اقصى جنوب شبه جزيرة الملايو في المنطقة المطلة على مضيق(ملقا)،وخضعت العملية البحرية الثلاثية لأشراف مجموعات العمل المشترك لدوريات(ملقا)عبر الحدود(كاظم، مصدر سبق ذكره،ص394). ادت التحديات الامنية الى تعزيز وتبادل المعلومات الاستخباراتية بين دول الرابطة تحت قيادة البحرية السنغافورية (RSN) والبحرية الاندونيسية(TNI)، وتم تطوير اساطيل الآسيان واطلق برنامج تبادل معلومات الآسيان(AIP)في يوليو2012، المتعلقة بالأمن البحري وتعزيز الاجراءات الامنية فأصبح الوصول الى المعلومات بين الدول الاعضاء في الرابطة اكثر سهولة واضفاء الطابع المؤسسي. للارتباطات الدفاعية والعسكرية بين دول الاعضاء الذي مثل تحولاً رئيساً في مجال التعاون الامني المتعدد الاطراف ومواجهة التحديات الامنية، كما حاولت الرابطة العمل على مواجهة تهديدات الفقر والصحة مثل تحديات الامراض المعدية والتدهور البيئي والكوارث الطبيعية والتجار بالأشخاص والمخدرات وغسل الاموال والجرائم الاقتصادية الدولية والجرائم الالكترونية وتهريب الاسلحة والقرصنة البحرية(علي، عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره، ص95). كما عملت سنغافورا في ظل الرابطة على تحقيق تنمية بشرية ريفية والتخفيف من حدة الفقر، واعتماد استراتيجيات مبتكرة لتيسير تنمية الريف والحضر، وربط الاقتصادات الريفية الصغيرة بالأسواق الكبيرة وبناء قدراتهم المهنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما نجحت الرابطة بالتعاون مع دول الاعضاء في معالجة الامراض المعدية والوبائية مثل السارس والايدز وأنفلونزا الطيور، من خلال تبادل المعلومات وخطط الاستعداد للطوارئ للسيطرة على سرعة انتشار العدوى والابلاغ عنها ومكافحتها(معتوق مصدر سبق ذكره ص73).كما دعت الرابطة الى انشاء آسيان نظيفة خضراء وحماية البيئة والاستعمال المستدام للموارد الطبيعية وضمان حياة صحية ومعالجة التلوث الضبابي المتنقل جراء حرق الغابات وادارة النفايات الصلبة ومعالجة تلوث الهواء والمياه، وبما ان آسيا اكثر المناطق عرضة للكوارث الطبيعية في العالم مثل الفيضانات والانهيارات الارضية بسبب التدهور البيئي والاعصار والضباب الكثيف وتسونامي والانفجارات البركانية والزلازل لذلك وقعت الرابطة على اتفاق(ادارة الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ)في تموز عام 2005(كاظم، مصدر سبق ذكره، ص395). وهكذا مثلت الرابطة مصدر قوة ارتكز

عليه وتفاعل معه اقتصاد سنغافورا من خلال تحقيق الامن الاقليمي للدول الاعضاء وتعاون قادة الرابطة في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. مما سبق يمكن توضيح اهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجدول ادناه.

جدول(2) مؤشرات التنمية المستدامة لسنغافورا(2011-2020)

السنوات	المؤشرات الاقتصادية				المؤشرات الاجتماعية					المؤشرات البيئية		
	معدل الناتج المحلي الاجمالي	معدل الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد	الميزان التجاري %	التضخم %	الانفاق الحكومي على الصحة%	الانفاق الحكومي على التعليم%	معدل نمو السكان	نسبة الاناث للذكور من القوى العاملة	معدل البطالة	انبعاث CO2 طن متري للفرد	نسبة المستخدمين لمياه الشرب النظيفة	نسبة المستخدمين للصرف الصحي لاجمالي السكان
2011	7,95	3606102	27,56	1,69	3,16	3,03	2,08	74,97	3,89	8,64	100	100
2012	4,56	65640070	24,23	4,58	3,33	3,07	2,45	75,80	3,79	8,22	100	100
2013	4,84	56967,43	23,11	2,36	3,69	2,85	1,62	79,44	3,86	8,13	100	100
2014	3,94	57562,53	23,44	1,03	3,87	3,41	1,30	77,68	3,74	8,13	100	100
2015	3,99	55646,62	27,30	0,520	4,18	3,11	1,19	78,84	3,79	8,22	100	100
2016	3,33	56848,18	26,17	0,530	4,40	2,95	1,30	79,28	4,08	8,23	100	100
2017	4,52	61176,46	26,44	0,58	4,42	2,76	0,09	78,68	4,20	8,45	100	100
2018	4,50	66679,05	28,78	0,44	4,46	2,98	0,47	79,19	3,65	8,40	100	100
2019	4,35	66640,71	28,27	0,52	4,51	3,01	1,14	79,06	3,10	8,30	100	100
2020	5,85	56061,20	27,57	1,69	3,30	3,14	2,22	69,52	3,93	9,26	100	100

المصدر: بيانات البنك الدولي لسنغافورا.

الخاتمة:

ارتكزت الدولة الجزيرة سنغافورا على عوامل عدة، كان لها الاثر الكبير في الاداء التنموي الناجح وقدرتها على تحقيق الانطلاق الاقتصادي، والمحافظة عليه، بالرغم من افتقارها للموارد الطبيعية والمالية اللازمة في عملية بناء اية تنمية، واستطاعت ان تصبح في مصاف اكثر دول العالم تقدماً، وكان للحكام السنغافوريين وقياداتهم الحكيمة والرشيدة الدور الكبير والايجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث الارادة السياسية الصلبة والثابتة والمعتمدة على التخطيط بعيد المدى، والسياسات التنموية السليمة والملائمة للواقع السنغافوري بالإضافة الى مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي، كما اعتمدت سنغافورا على تطوير التعليم والتدريب لمواكبة التطورات والقدرات التنافسية وتحسين الانتاج،واستفادت ايضاً من التعاون والتكامل الاقتصادي للآسيان وتأثيرها الايجابي على انماط التجارة والاستثمار، وقدرتها في السيطرة على حالات الفساد ومكافحتها، لهذا عملت تلك العوامل والمرتكزات مجتمعة في جعل سنغافورا دولة رائدة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الاستنتاجات:

مما سبق توصل البحث الى الاستنتاجات التالية:

1- استطاعت سنغافورا ان تحقق التوازن بين ادارة اجندتها الاقليمية واقتصادها المحلي واحسنت تخطيط الاقتصاد بعيد المدى، فتفوقت من حيث الناتج المحلي الاجمالي والدخل الفردي، واستطاعت ان تكون مركزاً مالياً ولوجستياً عالمياً، من خلال تركيزها على الصناعات التكنولوجية وتحقيق التقدم الاقتصادي.

2- ان تجربة سنغافورا اثبتت للعالم ان حجم الدولة ومساحتها ليس معياراً هاماً لتطور ونهضة الدول حيث بلغت مساحة سنغافورا نحو (700كم2)، وخمس تلك المساحة لم تكن موجودة عند تأسيس الدولة، ولكن بفضل الاستراتيجيات والسياسات الحكومية تم ردم المياه لتوسيع مساحات اليابسة واستثمارها في بناء المشاريع الاقتصادية الهامة.

3- حققت سنغافورا تعايشاً سلمياً مع الاعراق والديانات الاخرى مثل الهنود والماليزيين والعرق الصيني الذي يمثل ثلاثة ارباع السكان، بفضل جهود الحكام السنغافوريين الذين اكدوا على ضرورة العمل كشعب

واحد دون تمييز طائفي او عرقي، وتوحيد الهوية باسم المواطن السنغافوري، فحققت بذلك تجانسا اجتماعياً مع جميع الاعراق ليعيشوا بسلام دون حدوث نزاعات.

4- رغم افتقار سنغافورا للموارد الطبيعية الا ان ذلك لم يعيقها عن تحقيق تنمية اقتصادية ونهضة شاملة، فحققت مراتب متقدمة في النمو والتنمية، بفضل الاصلاحات الاقتصادية للحكومة وبناء نظام اقتصادي قائم على احداث التنمية المستدامة بشكل يفوق باقي دول العالم التي عاشت ظروف مشابهة لظروف سنغافورا.

5- حققت سنغافورا التوازن بين الاستثمار والانتاج والانفاق العسكري، بهدف مواجهة التحديات المحلية والاقليمية، ولم يتعارض ذلك مع نهضتها و ما كانت تصبو اليه في التطور في مجال التنمية المستدامة.

6- تحولت سنغافورا من جزيرة الى دولة عالمية متطورة اقتصادياً بفضل سياسة وافكار رئيس الوزراء السنغافوري (لي كوان يو) ورؤاه الفكرية فهو مؤسس الدولة وبانيها وهو الذي هيأ الظروف المناسبة لتحسين مستوى المعيشة.

7- اصبحت سنغافورا قصة نجاح كبيرة ذاع صيتها، خلال بضعة عقود، تستطيع اكثر دول العالم الاستفادة من تجربتها وتتبع مساراتها التنموية ومعرفة العوامل والمرتكزات المسؤولة عن الاداء التنموي والتعلم من تجربتها الناجحة.

التوصيات: من خلال النتائج يمكن اجمال اهم التوصيات:

1- اتخاذ سياسات واستراتيجيات اقتصادية صارمة لتحفيز عملية التنمية في القطاعات الاقتصادية المهمة الزراعية والصناعية والخدمات لتطوير الصناعات وتقديم افضل الخدمات وايصالها الى مرحلة التنافسية العالمية.

2- تنشيط ورسم خريطة للتجارة الخارجية، كونها احد الانشطة الاقتصادية المهمة لأي دولة، وتنمية التجارة في الاسواق العالمية، لتكون بيئة جاذبة للتجارة العالمية من خلال تطوير البنية الاساسية للتجارة والاعمال.

3- التحول نحو اقتصاد المعرفة، لضمان حسن استخدام ورفع كفاءة العمل من خلال فتح مجال الابتكار والابداع في المنتجات والاهتمام بدور رأس المال البشري لصقل المهارات البشرية، للاستفادة من الممارسات الجديدة في العمل وبالتالي خلق فرص عمل جديدة.

4- ايلاء التعليم الاهمية البالغة وابراز اهمية التعليم كرأسمال بشري ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي مما يرفع قدرة الانسان على زيادة الانتاج و الوصول الى مرحلة الانطلاق الذاتي، اذ لا يمكن لأي دولة ان تحقق تنمية اقتصادية مستدامة دون استثمار رأس المال البشري، مما يزيد من ابداع الافراد الانتاجي ويعزز ريادتهم للأعمال.

5- تبني سياسات منفتحة على الخارج، ووضع اسس علمية متينة للاستثمار في الخارج والحفاظ على موقع الدولة التنافسي على المستوى العالمي من خلال رفع مستوى انتاجية السلع والخدمات وايصالها الى مستويات عالية من الانتاجية.

6- تطوير البنية التحتية مثل الموانئ والمطارات والنقل العام والموارد البشرية لاستيعاب واستثمار التكنولوجيا الجديدة .

7- التوجه نحو سياسات اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر، من خلال توفير بيئة قانونية مستقرة،وتقديم حوافز ضريبية للشركات العالمية العاملة في الانتاج الصناعي، وتوفير البنية التحتية الصناعية الجاهزة للعمل، لتحقيق نمو اقتصادي قوي وارتفاع معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي.

8- تكوين المدخرات من فوائض ميزانية الحكومة والارباح من السندات لدعم مشاريع انتاجية كبيرة،ومواجهة اي عجز يواجه الاقتصاد.

9- القضاء على جميع اشكال الفساد الاداري والمالي داخل الحكومة والقطاعات الاقتصادية المختلفة وتطبيق قوانين صارمة لمكافحة الفساد، وبناء شراكة فعالة بين الحكومة والمجتمع والقطاع الخاص،لتحقيق اهداف التنمية وغاياتها واعتبارهم شركاء في صنع القرار والسياسات العامة.

10- التعايش السلمي بين الاعراق المختلفة والاديان المتنوعة لتعزيز حالة الانسجام والتفاهم والتسامح بين ابناء المجتمع، بعيداً عن العنصرية والعنف والحرب.
11- بإمكان العراق الاستفادة من تجربة سنغافورا التنموية في مكافحة الفساد الاداري والمالي من خلال محاسبة الفاسدين ورفع الحصانة عن اي مسؤول امام القضاء. واتباع السياسات المالية والاقتصادية الاصلاحية التي اتبعتها الادارة السياسية الرشيدة في سنغافورا، وتجاوز العجز في الموازنة المالية من خلال تأهيل الصناعة المحلية وانشاء قاعدة خدمات مالية واعادة هيكلة للشركات ذات الكفاءة المنخفضة وتطوير قطاع السياحة وتأسيس صناديق سيادية، وانشاء مصانع والتركيز على الصناعات التحويلية لتكون مورداً حيوياً يضاف الى واردات العراق.

المصادر والمراجع:

1- الوزيري، سمير محمد،(2015)، لي كوان يو ودوره في التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سنغافورة 1959-1990، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد.
2- العامري، ابتسام محمد،(2023)، السياسات التعليمية في سنغافورة وانعكاساتها على التنمية مجلة العلوم السياسية، العدد(65)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
3- كاظم، حيدر عبد،(2022)،دور رابطة جنوب شرق آسيا (الاسيان) في تحقيق الامن الاقليمي مجلة العلوم السياسية، العدد(63)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
4- يعقوب، خالد عطية،(2009)، دراسة مقارنة للقيادة التيسيرية في المدارس في نيوزلندا وسنغافورة وامكانية الافادة منها في مصر، مجلة الثقافة والتنمية، العدد(29)، مصر.
5- علي، خالقي، عبد الوهاب، رميدي،(2009)، رابطة جنوب شرق آسيا الآسيان نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد(6)، الجزائر.
6- حمزة، عبد الحفيظ، دنبري، لطفي،(2019)، التجربة السنغافورية في تجاوز الفقر وتحقيق التنمية رؤية تحليلية سوسيو اقتصادية لأسرار النجاح، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد(4) المجلد8، الجزائر.
7- التميمي، علي جاسم،(2022)، تطبيقات النظرية النسوية المعاصرة ودورها في العلاقات الدولية سنغافورا انموذجاً، مجلة العلوم السياسية، العدد(64)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
8- ياسين، كوثر طه، عبد، مصطفى احمد،(2021)، العوامل السياسية والمؤسسية واثرها في مكافحة الفساد في سنغافورا، مجلة دراسات دولية، العدد(87)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.
9- مصطفى، احمد،(2017)، الجزيرة الفاضلة سنغافورة، وكالة الصحافة العربية، مصر.
10-معبد، احمد مصطفى،(2012)، الاثار الاقتصادية للفساد الاداري، دار الفكر الجامعي، مصر.
11-اسكربس، ازلاتكو،(2012)،بناء سنغافورة النخبوية والاثنية ومشروع بناء الامة، دار كلمة للترجمة، ابوظبي.
12-شيرايشي، تاكاشي،(2011)، عبر الجسر دراسة متعددة الابعاد في العلاقات بين ماليزيا وسنغافورة، ترجمة نانسي سمير، دار كلمة، ابوظبي.
13-قاضي، جورج، خطار، رنا،(2013)، اطلس بلدان العالم لاروس، دار عويدات للنشر والطباعة بيروت.
14-هلال، رضا،(2003)، جمهورية سنغافورة الاطلس الآسيوي، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة.
15-ريتشارد، روكرانس،(2001)، توسع بلا غزو، مركز الاهرام للترجمة والنشر، مصر.
16- زكي، رمزي،(2000)، المحنة الآسيوية قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق.
17-الحسيني، عبد الحسن،(2008)، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة قراءة في تجارب الدول العربية واسرائيل والصين وماليزيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.
18-عبد العال، عبد الرحمن،(2009)، دور الدولة في التنمية الاقتصادية في سنغافورة، مركز الدراسات الآسيوية،القاهرة.
19-المدني، عبد الله،(2005)، سنغافورة نموذج لمجتمع غير مسيس، معهد الامام الشيرازي الدولي، واشنطن.
20-بانقا، علم الدين،(2020)، السياسات والبرامج الداعمة لاقتصاد المعرفة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

21-معتوق، فردريك،(2013)، المارد الاسيوي يسيطر مقاربة سوسيو معرفية لتجارب معاصرة اليابان كوريا سنغافورة الصين، منتدى المعارف، بيروت.
22-خالق، فليح حسن،(2008)، اقتصاد المعرفة، عالم الكتاب الحديث، عمان.
23-محبوباني، كيشور،(2009)، نصف العالم الآسيوي الجديد، ترجمة سمير كريم، المركز القومي للترجمة،القاهرة.
24-يو، لي كوان،(2007)، قصة سنغافورة مذكرات لي كوان يو، ترجمة هشام الدجاني، العبيكان للنشر،السعودية.
25-آبادي، محمد بن يعقوب،(2008)، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت.
26-عبد الفضيل، محمود،(2000)، العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
27-عبد العزيز، ميرفت،(1997)، سنغافورة وماليزيا العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة.
28-عبد الرضا، نبيل جعفر،(2000)، العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
29-محمد، وفاء، السالم، غادة، الشهراني، نورة زايد،(2018)، تطوير ادارة الجودة الشاملة في نظام التعليم العالي لتحقيق رؤية 2030 في ضوء التجربة السنغافورية، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، الاردن.
30-الجوهري، زياد،(2022)، السيدة حليمة يعقوب رئيسة سنغافورة، على الرابط:https://nbdularab.com/556273 تاريخ الدخول:2023/6/23
31- A. Pereira, Alexius,(2006), Running just to stay still Singapore's FDI attraction strategies (1965-2005), Asian statute.
32-.Muhammed A. (2000),Eradicating corruption The Singapore experience Bangkok.
33-Acharya, Amitav,(1990), Survey of military cooperation among
Asian states, center for International and strategic studies.
34-Copinathan C.B, (2008), The Development of Education in Singapore since 1965- 2005, Washington.
35-Smit Colin (2006) Singapore Burning terrorism and surrender in world war II.
36-Heng, Derek,(2007), Singapore as a port city over 700 years, Bibliomania.
37-Quah, J,S.(2016),Singapore's success in combating corruption four lessons for China, American Journal of Chinese studies (32).
38-Hack, Karl, Blackburn, Kevin, Did Singapore Have to full?, London.
39-Phang, Sock Young,(2018), Policy innovations for affordable housing in Singapore, Palgrave advances in Regional and Urban Economics.